ICPD30 BRIEF

استكشاف أبرز الاتجاهات:
برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل مستقبل مستدام

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات المناخية

ICPD 30
International Conference on Population and Development

UNFPA

يشترك برنامج العمل مع الاتفاقيات الدولية بشأن تغير المناخ في الالتزامات الراسخة بشأن حقوق الإنسان والتنمية العادلة والمستدامة واسعة النطاق

في منتصف عام 2024، أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان خمس مقالات فكرية تحليلية بمناسبة الذكرى الثلاثون للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية التاريخي الذي عقد في عام 1994. تحت عنوان *استكشاف الاتجاهات الكبرى: في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل مستقبل مستدام، تأتي المقالات الفكرية الخمس بعنوان:*

- التغيرات الديمُغرافية والاستدامة
- مستقبل الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية
- مستقبل بيانات السكان
- **المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات المناخية**
- مستقبل رقمي آمن

لا تزال مبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية صالحة اليوم كما كانت قبل 30 عاماً لتوجيه الإجراءات المناخية التي تحافظ على سلامة الناس والكوكب وتعززها.

تستكشف هذه المقالات الفكرية التحليلية سبل الحفاظ على التزامات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج العمل وتحديثها وتسريع وتيرتها في عالم يشهد تحولات جذرية. وتستهدف هذه المقالات صانعو السياسات في مجال التنمية، وترصد التقدم المحرز فيه وتسلط الضوء على السيناريوهات المستقبلية المحتملة. وتمثل نقاط انطلاق للنقاش حول مستقبل السكان والتنمية والصحة الإنجابية والحقوق الجنسية.

يسلط هذا التقرير الموجز الضوء على أهم النتائج والإجراءات الموصى بها من مقالة الأفكار التحليلية حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات المناخية. ويشير التقرير إلى أن مبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا تزال صالحة اليوم كما كانت قبل 30 عاماً لتوجيه الإجراءات المناخية، بما يحافظ على سلامة الناس والكوكب ويعززها.

مقدّمة

تشكّل أزمة المناخ تهديداً وجودياً للبشرية وللتنمية المستدامة المتمحورة حول الإنسان، على نحو ما ورد في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994. وإن مسألة المناخ متداخلة مع عدد من الاتجاهات العالمية الكبرى التي لها آثار مترتبة على السكان والتنمية. ويهدد تغير المناخ الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والطعام وفرص التعليم، ويزيد من مكامن الضعف الصحي، لا سيما بين النساء والفتيات المراهقات وكبار السن. ويؤثر القلق من المناخ سلباً على آمال الشباب وتطلعاتهم. ويمكن أن يساهم عدم توفير خدمات الصحة وإعمال الحقوق الجنسية والإنجابية في تقييد قدرات النساء والفتيات على المشاركة في الإجراءات المناخية، وتقويض قدراتهن على تحمّل الاضطرابات الناتجة عن مشكلات المناخ.

لبرنامج العمل والاتفاقيات الدولية بشأن تغير المناخ نصيب من الالتزامات الراسخة بشأن حقوق الإنسان والتنمية العادلة والمستدامة واسعة النطاق ويُعد تحقيق هذه الوعود، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب، أساساً لتأمين العمل المشترك المعني بمواجهة المشكلات المناخية ومعالجة المظالم المرتبطة بقضية المناخ.

أهم الرؤى

يزيد تغير المناخ من حدة المظالم في المجتمعات البشرية. فقد تسببت البلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية في نصف إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة المتراكمة في العالم منذ عام 1850، مما ساهم في تغير المناخ بقدر مساهمة كافة البلدان الأخرى مجتمعة. ويتسبب الأثرياء الذين يشكلون 1% من سكان العالم في زيادة حجم انبعاثات الكربون المتراكمة بنسبة 15%، بينما يتسبب ما يشكّلون 50% من الفئات الأفقر في زيادة حجم هذه الانبعاثات بنسبة 7% فقط. ومع ذلك، فأفقر البلدان والأشخاص في جميع البلدان هم أكبر المهددين بالأزمات التي يسببها المناخ، ويتكبدون أكبر التكاليف والخسائر الاقتصادية، فضلاً عن أنهم معرضون للمخاطر التي تهدد بقاءهم على قيد الحياة. ويوضح الشكل 1 مدى التفاوت بين الخسائر الاقتصادية ذات الصلة بالمناخ والانبعاثات وإمكانيات تمويل عمليات التعافي من التأثيرات المناخية بين 50% من البلدان الأكثر فقراً و40% من البلدان متوسطة الفقر و10% من البلدان الأكثر ثراءً في العالم.

من العواقب المهمة المترتبة على تغير المناخ هي الأدلة الموثقة جيداً، والتي تشير إلى أن الشباب في مختلف البلدان لديهم شعور بالتشاؤم والقلق بشأن أزمة المناخ أكثر ممن يكبرهم سناً. وذلك لأن الشباب يدركون أنهم سيعيشون حياتهم في عالم يشهد تهديدات مناخية مخيفة وغير مسبوقة. وبالرغم من جهودهم في مجال المناخ، يفتقر العديد منهم إلى الموارد اللازمة للتكيف مع هذه المشكلات وتعزيز قدرتهم على الصمود. والقلق من المناخ يجعل المستقبل أمامهم ضبابياً، لدرجة أن بعضهم ذكر أن هذا يؤثر سلباً على خططهم للإنجاب.

يقوم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على مبادئ المساواة وحقوق الإنسان العالمية وعدم التمييز. وينص المبدأ رقم 3 على أن "الحق في التنمية حق عالمي ولا يمكن سلبه من أصحابه"، ويجب "الوفاء بهذا الحق للتعامل مع الاحتياجات السكانية والإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والقادمة بشكل عادل على حد سواء". وينص المبدأ رقم 15 على "يجب على جميع البلدان الإقرار بأن مسؤولياتها مشتركة وإن كانت متباينة في الوقت نفسه". ولهذه المبادئ انعكاسات مباشرة على الإجراءات المناخية، على

الشكل 1

التفاوت بين البلدان في مقدار الخسائر الاقتصادية المرتبطة بالمناخ والانبعاثات والقدرة على تمويل التعافي من التأثيرات المناخية

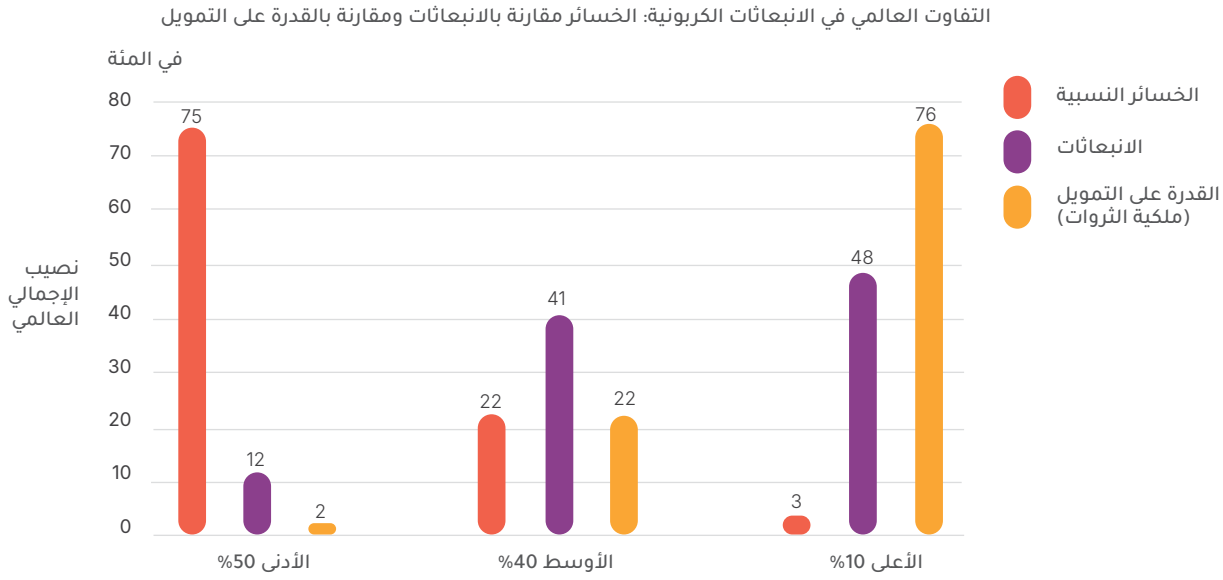

المصدر: مقتبس من مركز "World Inequality Lab" البحثي: *تقرير التفاوت في تغير المناخ لعام 2023 (ص 89)*.

نحو ما ورد في اتفاقية باريس لعام 2015 بشأن تغير المناخ. وتدعو البلدان ذات الدخل المرتفع إلى دعم الإجراءات المناخية في العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، والتي لم تساهم إلا قليلاً في الأزمة لكنها تتحمل العبء الأكبر منها، وتدعوها كذلك إلى أن تتكاتف معاً في معالجة مكامن الضعف المتفاوتة على أساس العمر والإعاقة والجنس والسمات الجغرافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات والشبكات الاجتماعية والثروات وغير ذلك. فهذه المبادئ تقدم معايير مرجعية تؤسس لإجراءات مناخية جماعية ومشتركة يمكن أن تنقذ العالم من تغير مناخي متصاعد وحتمي الحدوث.

وإن مسألة المناخ متداخلة مع عدد من الاتجاهات العالمية الكبرى التي لها آثار مترتبة على السكان والتنمية. من العواقب المترتبة على الكوارث المناخية زيادة كبيرة في حالات النزوح الداخلي والهجرة الداخلية والدولية على حد سواء. وبينما يظل غالبية النازحين في بلدانهم، يضطر آخرون إلى عبور الحدود. ورغم ذلك، لم يعترف القانون الدولي حتى الآن بـ "اللاجئين بسبب تغير المناخ"، مما يقيد من الحقوق وحق الرجوع لأعداد تشكل جماعات كبيرة من اللاجئين.

لم يعترف القانون الدولي حتى الآن بـ "اللاجئين بسبب تغير المناخ"، مما يقيد من الحقوق وحق الرجوع لأعداد تشكل جماعات كبيرة من اللاجئين

هناك اتجاه عالمي بارز ينطوي على زيادة تاريخية في معدلات التوسُّع العمراني. ويمكن للمدن بل يتحتم عليها أن يكون لها دور رئيسي في الحد من الانبعاثات والتكيّف مع تغير المناخ. وقد كان لرؤساء البلديات والقادة المحليين في جميع أنحاء العالم السبق في إبراز الإمكانيات فيما يتعلق بدمج القدرة على تحمل تغير المناخ والتصميم المتمحور حول الإنسان في التخطيط والتنمية العمرانية.

تفرض أزمة المناخ تهديدات محتملة متعددة أمام الصحة والحقوق الإنجابية، بما في ذلك انخفاض التطلعات المتعلقة بالخصوبة؛ مع صعوبة أكبر في الحمل، والمخاطر في حالات الحمل، بما في ذلك الإجهاض، وفي الأزمات المناخية الحادة، يظهر انخفاض في فرص الولادة الآمنة وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية ذات الصلة. يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى تعميق أسباب الفقر وتفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي وزيادة خطر زواج الأطفال، وذلك في حالة الإضرار بالبيئات الطبيعية وسبل كسب العيش والمجتمعات التي تدعمها المنظومات البيئية.

تضاعف الأزمة أيضاً من مكامن الضعف الصحية والاقتصادية على كبار السن وذوي الإعاقة. ويعاني كبار السن من مكامن ضعف جسدية أكبر بسبب التعرض لدرجات الحرارة المرتفعة، كما يواجهون هم وذوو الإعاقة عقبات أكبر عندما تتطلب الأحداث المناخية الانتقال من أماكن سُكناهم أو الإخلاء العاجل.

يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة الفقر والعنف القائم على النوع الاجتماعي وخطر زواج الأطفال

لبيانات الإحصاء السكاني دور حيوي في سياق تغير المناخ وذلك للتأهب للكوارث ومواجهة الأزمات الإنسانية. ويمكن أن تتيح البيانات الجغرافية المكانية التي توضح مواقع الأشخاص المعرضين للتأثر بتغير المناخ (على سبيل المثال، بيانات تعداد السكان مع إيضاح العمر ودرجة الفقر وحالة الإعاقة والإحداثيات الجغرافية للوحدات السكنية والمرافق الصحية، وغير ذلك) التأهب بشكل أفضل للكوارث المناخية، وكذلك تقليل أوقات الاستجابة لتقديم المساعدة الفورية أثناء الأزمات المناخية. كما يتعين تضمين أنواع مختلفة من البيانات الجغرافية المرجعية.

أصبح برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وثيق الصلة بمعالجة أزمة المناخ أكثر من أي وقت مضى. وتشدد مبادئ برنامج العمل وإجراءاته الموصى بها على أهمية المواجهة العالمية المشتركة للتفاوت والمظالم التي كشفت عنها أزمة المناخ ومكامن الضعف التي تعاني منها البلدان والسكان الذين ساهموا بأقل قدر في مواجهة الأزمة الحالية مع معاناتهم منها بشكل أكبر من غيرهم، وتيسير سبل إغاثة المتضررين من الكوارث المناخية وزيادة فرص حصولهم على الخدمات الأساسية.

الإجراءات الموصى بها

تعتبر الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية أموراً أساسية للتكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود

لا بُد أن تقر جميع الجهات الفاعلة بمحورية خدمات الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية للتكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود أمامه. وتؤكد كثير من الأدلة على التأثير المتفاوت لتغير المناخ على النساء والفتيات على الحاجة إلى التأكد من أن تكون الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية وتمكين المرأة أجزاء أساسية من مواجهة التغيرات المناخية بطرق معينة، منها حماية خدمات الصحة الإنجابية الأساسية أثناء الاضطرابات الناجمة عن تغير المناخ وتمثيل المرأة في عملية اتخاذ القرارات ذات الصلة بالمناخ. وتتضمن الأولويات الأخرى مواجهة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والزواج المبكر والقسري وزواج الأطفال في الأسر والمجتمعات المحلية التي تعاني من تدهور تدريجي في سبل كسب العيش بسبب أزمة المناخ.

ينبغي للحكومات والمجتمع الدولي وجميع الجهات الفاعلة الرئيسية تسريع وتيرة التقدم المحرز في تعزيز الأنظمة الصحية، واعتماد التغطية الصحية الشاملة، وإنشاء أنظمة صحية وأخرى للسلامة المجتمعية قادرة على الصمود أمام تغير المناخ. وكل هذه العناصر هي جزء من إدارة التأثيرات المناخية المتزايدة على الصحة العالمية، وذلك دون إغفال الآثار السلبية الفريدة لزيادة درجات الحرارة والتغيرات المناخية الأخرى على الحالة الصحية أثناء الحمل وعلى رفاه كبار السن.

© UNFPA

تشمل إدارة التأثيرات المناخية على الصحة العالمية الاعتراف بالآثار السلبية لزيادة درجات الحرارة والتغيرات المناخية الأخرى على الحالة الصحية أثناء الحمل وعلى رفاه كبار السن.

تُحث البلدان على احتواء وجهات نظر الشباب في إدارة المناخ وإشراكهم في عملية صنع القرار. وتُحث الحكومات والمؤسسات المعنية بالتنمية على زيادة الأبحاث لاكتساب فهم أفضل لما تعنيه أزمة المناخ بالنسبة للشباب. ويمكنها أيضاً تعزيز الدراسات التي تستكشف آثار أزمة المناخ على ثقة الناس في المستقبل، والآفاق الاقتصادية، والخصوبة والتطلعات الأسرية، والخدمات الصحية على المدى الطويل، بما في ذلك الصحة النفسية. وهناك حاجة إلى تبني رؤى جديدة بشأن عدم المساواة بين الجنسين ومدى تأثير ذلك على القدرة على الصمود أمام تغير المناخ والقدرة على التكيف، وإمكانات الشبان والشابات التي قد يواجهون بها أزمة المناخ بطرق مختلفة.

اتفقت الحكومات في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على إنشاء صندوق جديد لمساعد البلدان النامية المعرضة للمخاطر على وجه التحديد على معالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ. وهذا من شأنه أيضاً أن يدعم صمود السكان الذين يواجهون التأثيرات الأكثر حدة لأزمة المناخ والذين يعلمون أنهم لم يساهموا في هذه الأزمة العالمية إلا بالقليل.

وسيؤتي توجيه الاستثمارات الموسعة في مجال المعرفة المناخية والتكيف مع تغير المناخ ثماره إذا استند إلى خرائط جغرافية مكانية للسكان تحدد المخاطر المناخية، بحيث يمكن تحديد المناطق والأشخاص المعرضين للتأثر بالمناخ. يمكن لمثل هذه السيناريوهات القائمة على التوقعات أن تُحسّن من التأهب وأنظمة مواجهة الأزمات خلال الأحداث المناخية. وتمكن أيضاً الحكومات من إعطاء الأولوية للإسكان والنقل والبنية التحتية العامة ذات الصلة والقادرة على الصمود أمام تغير المناخ، بما يشمل حماية كبار السن من المخاطر المناخية.

ومع توقع ارتفاع عدد سكان المناطق الحضرية عالمياً بمقدار 2.5 مليار شخص بحلول عام 2050، يتحتم الاستثمار في التخطيط العمراني المستدام في الإجراءات المناخية. وتزيد المساحات العمرانية الكثيفة والتي يمكن السير فيها والملائمة للعامة من السلامة وإمكانية التواصل المجتمعي، وتقلل من استهلاك المواد والتلوث والانبعاثات.

يؤكد تدهور الأماكن الصالحة للسكن وتزايد أعداد النازحين بسبب التدهور المناخي والبيئي على الحاجة إلى وضع سياسات للتوجيه نحو الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

يؤكد التدهور المتزايد للأماكن الصالحة للسكن وتزايد أعداد النازحين والمرحلين بسبب التدهور المناخي والبيئي على الحاجة إلى وضع سياسات للتوجيه نحو الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وقد أقر الاتفاق التاريخي في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين تفعيل صندوق الخسائر والأضرار بإدراج مسألة النزوح والنازحين في نطاقه. وسيسمح ذلك للصندوق بتوفير التمويل لدعم البلدان النامية المعرضة للمخاطر في تنفيذ التدابير والسياسات المتعلقة بالنزوح، بما في ذلك زيادة الأدلة وسد الثغرات في البيانات.

يحتاج البعيدون عن أوطانهم وموائلهم إلى الدعم والخدمات، والتي تشمل الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية والتعليم وفرص العمل الكريمة من أجل المساهمة في البلدان المضيفة.

أشارت نتائج المؤتمر صراحةً إلى "أهمية التحول إلى أنماط حياة مستدامة وأنماط استهلاك وإنتاج مستدامة في الجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ بطرقٍ منها نهج الاقتصاد الدائري، وتشجيع الجهود المبذولة في هذا الصدد". وتشمل هذه الجهود الحد من الوقود الأحفوري، وزيادة الاعتماد على الطاقة الخضراء، وتعزيز أنظمة الزراعة والطعام التي تستعيد التنوع البيئي وتغذي الناس دون التسبب في ضرر بيئي، مع تحقيق التوازن بين سلامة الناس والكوكب، في الوقت الحاضر والمستقبل.

الخاتمة

يحتاج العالم إلى مواجهة عالمية مشتركة للقضاء على المظالم التي كشفت عنها أزمة المناخ ومعالجة مكامن الضعف التي يعاني منها السكان الذين لم يساهموا في الأزمة إلا بالقليل، لكنهم أكثر مَن يعانون منها

أظهر هذا التقرير الموجز -بإبرازه للنتائج الرئيسية والإجراءات الموصى بها بشأن الإجراءات المناخية- أن مبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا تزال صالحة مثلما كانت قبل 30 عاماً لرسم الطريق للإجراءات المناخية التي تحافظ على سلامة الناس والكوكب وتعززها.

يحتاج العالم إلى مواجهة عالمية مشتركة لعدم المساواة والمظالم التي كشفت عنها أزمة المناخ ومعالجة مكامن الضعف التي تعاني منها البلدان والسكان الذين لم يساهموا في الأزمة الحالية إلا بالقليل، لكن معاناتهم منها أكثر من غيرهم.

في ضوء التأثير المتفاوت لأزمة المناخ على النساء والفتيات، تحث الحكومات على توفير خدمات الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية وتمكين المرأة بوصفها جزءاً أساسياً من القدرة على الصمود أمام تغيرات المناخ بضمان حماية الخدمات الصحية الأساسية أثناء الاضطرابات الناجمة عن تغير المناخ، وتمثيل المرأة في عملية اتخاذ القرارات ذات الصلة بالمناخ، والتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي لدى الأسر والمجتمعات المحلية التي تعاني من تدهور تدريجي في سبل كسب العيش بسبب الأزمة.

أخيراً، تُحث الحكومات على الاعتراف بتدهور الأماكن الصالحة للسكن وتزايد أعداد النازحين والمُرحلين بسبب الأحداث المناخية، مما يدفعها إلى اعتماد السياسات التي أقرها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وضمان رفاه اللاجئين بسبب الظروف المناخية.

الحواشي

1 شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2019. توقعات التوسع العمراني في العالم: مراجعة عام 2018. ST/ESA/SER.A/420. نيويورك: الأمم المتحدة.

شكر وتقدير

مُعدّ المستند: أنجيلا باشيري (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، تشياجوزي أوديه (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، زينب يونس (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، راشيل سنو (استشارية)، نكيروكا (مؤسسة Kiki)، ديديجو (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

المشاركون: آشيش جاجيالي (جامعة إكستر)، تيم لنتون (جامعة إكستر)، مارسيلا هاجر (جامعة ييل)، كارين سيتو (جامعة ييل)

المراجعون: روبرت ندوجوا (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)، فينجي نيرونجو (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بنيامين شاختر (مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان)، فريق العمل الفني المشترك بين الشُعَب التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان المعني بتغير المناخ، الفريق المرجعي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في دورته الثلاثين التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، المكاتب الإقليمية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، اللجنة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

التنسيق والتحرير والتصميم والإنتاج

المحررون الرئيسيون والتنسيق الفني العام: بريسيلا إيديل (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، راشيل سنو (استشارية)

الإشراف الاستراتيجي: جوليا بونتينج، جوليتا أونابانجو (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

طاقم التحرير: جريتشن لوشسينجر (منظمة Words for the World)

التواصل والمناصرة والإنترنت: آنا ماريا كوريا، جاكلين دالدين، إتيان ليو، أنجيليك ريد (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

التصميم: أوباسانا يونغ (شركة GlowDesign)

العمليات والدعم الإداري: سارة أبرانيوس، أشبي أنجلين، إلسا دوفاي، عباس عمر، رايولا أوسانيا (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

حقوق التأليف والنشر © جميع الحقوق محفوظة لصندوق الأمم المتحدة للسكان 2024.
يُسمح بالنسخ والنشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

كيفية الاستشهاد بهذا التقرير: صندوق الأمم المتحدة للسكان (2024).
استكشاف أبرز الاتجاهات: برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل مستقبل مستدام
ICPD30 Brief: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات المناخية

أبريل 2024

إخلاء مسؤولية: إن الآراء والأفكار الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو مواقف أي كيانات يمثلونها.

حقوق صورة الغلاف محفوظة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان
605 Third Avenue
New York, NY 10158
هاتف رقم: 5000-297-212 1+
www.unfpa.org
@UNFPA

ICPD 30
International Conference on Population and Development

UNFPA